حدوث حرب (اكتوبر) ستبلغ ٤٠ مليار ليرة ، أي حوالي (٩) مليارات دولار . وهذه الارقام تثبت بلا شك ان اسرائيل لم تستطع في يوم من الايام وخلال فترات تراجع العمل الفدائي والعمل العسكري العربي النظامي أن تخفض من ميزانياتها الدفاعية ولو بجزء يسير بل كانت الميزانيات الدفاعية في تصاعد مستمر . لذلك فعندما وقعت حرب اكتوبر التي وقعت كالصاعقة على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، فان حجم الموارد المتاحة لهذه المؤسسة كان اكبر منه في اي وقت مضى ، بالاضافة الى ان قطاع التصنيع الحربي كان في حالة نمو مستمر .

واذا كانت خسائر اسرائيل في حرب اكتوبر فادحة من الناحية البشرية ، اذا قيست من زاوية مطلقة او زاوية نسبية ، واذا كانت خسائرها النفسية لا تقل عن خسائرها البشرية ، فان الخسائر المادية كانت بدون جدال اكبر هذه الخسائر ليس فقط في العتاد والاسلحة وانما في شل النشاط الاقتصادي باسره لمدة طويلة وما خلفه ذلك من خلل في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي نفسه . وقد حاولت اسرائيل من خلال المساعدات المادية الهائلة التي تلقتها من الولايات المتحدة ومن الحركة الصهيونية في العالم ان تسد جزءا من هذه الخسائر التي قدرها وزير المالية بحوالي ثلاثة الاف مليون دولار بدون الاخذ بعين الاعتبار الخسائر غير المباشرة والمتمثلة في ارتفاع حجم البطالة في القطاع المدني وانخفاض الانتاج بكافة اشكاله . وحتى كتابة هذه السطور لم تظهر أي وثيقة اسرائيلية رسمية تبين فيها خسائر اسرائيل المادية والبشرية بالتفصيل بشكل موثوق يمكن الركون اليه . لذلك فان اثار الحرب يمكن التقاطها من مصادر اسرائيلية متفرقة بعضها مصادر اقتصادية واخرى سياسية .

وفي راي مجلة « اسرائيل ايكونوميست » ان اهم الاثار الاقتصادية المترتبة على حرب اكتوبر في عام ١٩٧٣ هي الاتية :

١ ــ لقد حولت الحرب جزءا كبيرا من اليد العاملة من الانتاج المدني الى القطاع العسكري اما كجنود احتياط او كعاملين في المصانع الحربية ومشتقاتها في وقت كانت هنالك ضغوط شديدة قبل الحرب على سوق العمل مما زاد من حدة المشكلة .

٢ ــ فرضت الحرب على اسرائيل ان تعيد ترتيب جدول اولوياتها بالنسبة لعملية توزيع الموارد المتاحة في الاقتصاد الاسرائيلي على النحو التالي : اعتبارات الامن تأتي في الدرجة الاولى ، زيادة حجم الصادرات الى الاسواق العالمية والضفة الغربية في الدرجة الثانية ، وتوفير السلع الاستهلاكية للسكان في الدرجة الثالثة .

٣ ــ ظهرت بشكل حاد مشكلة التوفيق بين متطلبات محاربة الغلاء الذي استفحل امره ومحاولة الوقوع في مصيدة الجمود الاقتصادي كطريق لا مفر منه لاحتواء الغلاء . وبعبارة اخرى فان المشكلة تتلخص في كيفية خفض حجم الطلب الفعال في الاقتصاد دون احداث جمود اقتصادي في البلاد .

٤ ــ هبوط كبير في حجم الصادرات الاسرائيلية خصوصا فيما يتعلق بالسلعة الاكثر اهمية واكثر قيمة مادية وهي الالماس ، كما هبط النشاط في قطاع البناء بسبب النقص الكبير في اليد العاملة وارتفاع اسعار مواد البناء محليا وعالميا .

٥ ــ نتيجة للاعباء الدفاعية المتزايدة ، وازدياد نشاط المنظمات الفدائية داخل الاراضي المحتلة وفي محاولة لتمويل الزيادة الكبيرة في مخصصات الدفاع فقد عمدت اسرائيل الى رفع معدلات الضريبة بشكل حاد بحيث وصلت الضريبة الحدية الى ٨٧ر٣٪ من الراتب منها ٦٥٪ ضريبة دخل ، و ٢٠٪ قروض دفاع اجبارية و ٢ر٣٪